الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تراجع خامات «أوبيك» 17 سنتا ويستقر عند 107,02 دولارات للبرميل

ڤيينا ـ كونا: اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ان سعر سلة خاماتها الـ 12 تراجع اول من امس 17 سنتا ليستقر عند معدل 107,02 دولارات للبرميل بعد ان كان 107,19 دولارات للبرميل يوم الاربعاء الماضي. وذكرت نشرة وكالة انباء «أوبيك» ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 109,45 دولارات للبرميل. وتضم سلة «أوبيك» التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج 12 نوعا هي خام «صحارى» الجزائري والايراني الثقيل و«البصارة» العراقي وخام التصدير الكويتي وخام «السدر» الليبي وخام «بوني» النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام «مربات» والخام القنزويلي و«جيراسول» الانغولي و«اورينت» الاكوادوري. وكان وزراء نفط أوبيك قرروا في اجتماعهم الوزاري في الـ 12 من ديسمبر الماضي ابقاء سقف الانتاج الرسمي للمنظمة دون تغيير عند 30 مليون برميل في اليوم.

الوزان لـ «الأنباء»: البنوك المحلية صنعت جداراً من المخصصات لا يستهان به.. وتوقعات بنمو أرباحها من 7 ـ 10٪ بنهاية 2013

أكد رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي السابق عبدالوهاب الوزان ان القطاع المصرفي بالكويت في نمو مستمر خاصة البنوك الإسلامية التي شهدت مؤخرا طفرة كبيرة في تطور أدواتها المصرفية، متوقعا ان تحقق البنوك المحلية نموا في الأرباح يتراوح بين 7 و10٪ بنهاية العام الحالي، مستندا إلى نتائجها الجيدة التي حققتها بنهاية النصف الأول من العام، فضلا عن التي ستحققها بالربع الثالث التي ستعلن عنها خلال الأيام القليلة المقبلة ومن المتوقع أن تحقق نموا ملحوظا مقارنة بالعام الماضي.

عبدالوهاب الوزان

يجب استثمار حالة الانسجام السياسي التي تعيشها السلطتان التنفيذية والتشريعية لحل مشكلة «الدورة المستندية» عبر تشريع قانون أو إنشاء هيئة مستقلة

وقال الوزان في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان هناك بعض البنوك المحلية في حاجة إلى أخذ مزيد من المخصصات لحمايتها من أزمات مستقبلية، علما ان القطاع المصرفي أصبح قادرا على مواجهة اي أزمات عالمية بشتى أنواعها خاصة بعد أن صنعت المخصصات التي أخذتها البنوك على مدار الخمسة أعوام الماضية بتعليمات من بنك الكويت المركزي جدارا قويا لا يستهان به مقارنة بالبنوك الموجودة بالمنطقة وهو الأمر الذي لوحظ في ميزانيات البنوك التي جاءت محملة بأرباح جيدة خلال العام الماضي رغم كل المخصصات التي أخذت طريقها في تلك الميزانيات.

وأضاف الوزان انه لا خوف على البنوك في الوقت الراهن بعد الحماية والاستقرار اللذين حققتهما خلال الآونة الأخيرة الأمر الذي قد يدفع بتحول المزيد من المخصصات إلى أرباح خلال العام المقبل.

وحول القضايا الاقتصادية الراهنة بالكويت قال الوزان ان من أكبر المعوقات التي تواجه الاقتصاد الكويتي وبالطبع المشاريع الكبرى حاليا «الدورة المستندية» التي تحدث الكثير عنها دون معالجة حقيقية على ارض الواقع الأمر الذي انعكس بالسلب على تراجع الاستثمارات الأجنبية في الكويت خلال السنوات الأخيرة فضلا عن توجه المستثمرين المحليين إلى الخارج خاصة دول الخليج كالسعودية والإمارات لما تتميز به من موافقات وتسهيلات سريعة لإنشاء وتأسيس الشركات وتنفيذ المشروعات الكبرى من دون التعقيدات التي أصبحت الكويت تتميز بها حاليا.

وشدد على ضرورة طرح تلك القضية على السلطتين التنفيذية والتشريعية وإيجاد حلول سريعة لها أسوة بدول المنطقة من حيث آلية التنفيذ واتخاذ القرار السريع بهدف تقليص الدورة المستندية الذي بدوره سيعمل على تنشيط العجلة الاقتصادية بالكويت سواء جاء ذلك عبر إنشاء هيئة مستقلة بقانون جديد او اي فكرة أخرى يتم طرحها للانتهاء من تلك القضية المهمة، لافتا إلى ان هناك العديد من القوانين الاقتصادية التي يسعى العديد إلى إنجازها والموافقة عليها إلا انها تصطدم بالنهاية بقضية الدورة المستندية التي تعوق تنفيذ تلك القوانين التي تطمح لإنعاش القطاعات الاقتصادية بشتى أنواعها، لذا هناك حاجة ماسة لمعالجة القضية من الجذور. وأوضح ان حالة الانسجام السياسي التي تعيشها السلطتان التنفيذية والتشريعية يجب استثمارها لصالح اقتصاد الوطن بضرورة البحث عن حل لتلك القضية الشائكة التي تعرقل حركة التنمية في الكويت.

واختتم الوزان تصريحه الخاص، متمنيا من رئيس الحكومة الحالية الشيخ جابر المبارك المساعدة على حل هذه المعضلات المزمنة في البلاد لتحقيق تطلعات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

● محمود فاروق

قد يكون أكبر صفقة عقارية في تاريخ بريطانيا

«التايمز»: الكويت تقدم عرضاً «ضخماً» لشراء مقر عمدة لندن بنحو 1,5 مليار جنيه إسترليني

مجمع «مور لندن» يضم مقر عمدة لندن

نشرت صحيفة التايمز البريطانية الصادرة امس مقالا بعنوان «الكويت تستهدف مقر عمدة لندن ضمن عرض قيمته 1,5 مليار جنيه إسترليني لشراء عقارات».

وتقول الصحيفة: ان الكويت قدمت عرضا «ضخما» قدره 1,5 مليار جنيه إسترليني لشراء مجمع بالقرب من منطقة تاور بريدج ذات الأهمية السياحية والتجارية والتاريخية في لندن، ويضم المجمع مقر عمدة لندن.

وتقول الصحيفة إنها علمت أن شركة سانت مارتز، التي يمتلكها قطاع حيازة العقارات في الحكومة الكويتية تجري مباحثات لشراء المجمع الواقع على مساحة 13 فدانا، فيما وصفته الصحيفة بأن «قد يكون أكبر صفقة عقارية في تاريخ بريطانيا».

وتضيف الصحيفة ـ في مقالها الذي نشره موقع راديو بي بي سي، إن مجمع «مور لندن»، الذي يضم مقر عمدة لندن، يعد واحدا من أكبر وأنجح مشاريع التطوير العقاري في لندن، وإضافة إلى المباني الإدارية والتجارية، يضم المجمع منطقة مخصصة للمشاة وعددا من النافورات والأعمال الفنية وعددا من المطاعم والمقاهي.

وتقول الصحيفة إن الكويت تمتلك بالفعل مجمع هايز غالاريا المجاور في منطقة لندن بريدج، وكانت تمتلك الأراضي التي بني عليها مجمع «مور لندن»، وقد صممت هذه المباني من قبل فوستر والمهندسين المعماريين الشركاء وبعضها لايزال تحت الإنشاء.

وفي يوليو، أفادت بعض الانباء في الصحف بأن هيئة الاستثمار الكويتية ستستثمر ما يصل إلى 5 مليارات دولار في أصول البنية التحتية البريطانية خلال فترة الـ 3ـ5 السنوات المقبلة، ووفقا لصحيفة فاينانشال تايمز، ذكرت أن هيئة الاستثمار الكويتية تسعى للاستثمار بالمشاريع القائمة في بريطانيا التي يتم بالفعل فيها خلق التدفق النقدي.

827,9 مليون دولار مساهمات عربية وأجنبية فقط خلال العام

34,81 مليون دولار استثمارات كويتية في مصر خلال ثمانية شهور من 2013

أكد تقرير صادر عن قطاع مركز المعلومات بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على أن الاستثمارات الكويتية في مصر خلال الثماني شهور الأولى من العام الحالي ساهمت في 16 مشروعا بلغت رؤوس أموالها المصدرة 696,3 مليون دولار وبمساهمات كويتية بلغت 34,81 مليون دولار.

وأشار التقرير الى أن المشروعات الصناعية احتلت أكبر مساهمات كويتية بلغ عددها مشروعين برأسمال 161,27 مليون دولار وبمساهمات 19,17 مليون دولار، يليها القطاع الخدمي بعدد 9 مشروعات برأسمال 70,39 مليون دولار بمساهمات 9,46 ملايين دولار والباقي في القطاعات التمويلية والانشائية والزراعية.

وكشف التقرير عن تراجع كبير في حجم التدفقات في رأس المال المصدر للاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2013 مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال عام 2012 عدد 7833 شركة برأسمال 53,42 مليار جنيه مقابل عدد 5813 شركة برأسمال 18,607 مليار جنيه.

وأوضح التقرير أن القطاع الخدمي احتل المركز الاول في التدفقات المالية العام الماضي حيث بلغ عدد الشركات المؤسسة 3355 شركة برأسمال 29,468 مليار جنيه يليه القطاع الصناعي بعدد 1962 شركة برأسمال 15,101 شركة وتم تأسيس 351 شركة في القطاع السياحي برأسمال 4,330 مليارات جنيه وفى قطاع التمويل تأسست 8 شركات برأسمال 2,753 مليار جنيه والقطاع الزراعي 563 شركة برأسمال 1,877 مليار جنيه وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تأسست 647 مشروع برأسمال 517 مليون جنيه والباقي للقطاع الانشائي.

في مقابل ذلك أشار التقرير الا أن القطاع الصناعي العام الحالي احتل المرتبة الأولى وتأسست 1999 مشروع برأسمال 5,976 مليارات جنيه يليه القطاع الخدمي وتأسست 2253 شركة برأسمال برأسمال 3,983 مليارات جنيه والقطاع الزراعي تأسس 354 مليون جنيه برأسمال 3,713 مليارات جنيه والقطاع الانشائي تأسس 621 شركة برأسمال 2,693 مليار جنيه والقطاع السياحي 159 شركة برأسمال 1,087 مليار جنيه الباقي للقطاعين السياحي والاتصالات. وكشف التقرير النقاب عن تراجع مساهمات الدول الخارجية في الاستثمارات خلال نفس الفترة السابقة حيث سجلت العام الماضي 1,584 مليار دولار بينما سجلت في الشهور الثمانية من العام الحالي 827,91 مليون دولار.

وبالنسبة لترتيب الدول العربية والاجنبية المستثمرة في مصر طبقا لمساهماتها في المشروعات خلال العام الحالي أوضح تقرير الاستثمار أن دولة بلجيكا سجلت أعلى مساهمات في المشروعات الاستثمارية المشاركة فيها عام عام 2013 حيث قامت بتأسيس 5 مشروعات برأسمال 315 مليون دولار ومساهماتها بلغت 276,31 مليون دولار تليها سورية قامت بتأسيس 1071 مشروعا برأسمال 160,7مليون دولار ومساهماتها 115,59 مليون دولار وبلغ عدد مشروعات البحرين 5 برأسمال 541,17 مليون دولار ومساهماتها 104,68 ملايين دولار وبلغ عدد مشروعات الامارات 25 مشروعا برأسمال 758,22 مليون دولار ومساهماتها 87,12 مليون دولار وفرنسا 13 مشروعا برأسمال 384,82 مليون دولار ومساهمات 52,6 مليون دولار ورغم ارتفاع عدد المشروعات المشتركة مع السعودية التي بلغت 165مشروعا برأسمال 1,126مليار دولار ولكن مساهماتها بلغت فقط 4,35 ملايين دولار.

وأوضح التقرير أن ترتيب مساهمات الدول العام الماضي أكد احتلال دولة هولندا المركز الأول وعدد المشروعات 23 مشروعا برأسمال 1,689 مليار دولار ومساهماتها 391,4 مليون دولار وجاءت السعودية في الترتيب الثاني بعدد مشروعات 168 مشروعا برأسمال 3,535 مليارات دولار وبلغت مساهماتها 261,39 مليون دولار وتليها جزر كايمان بعدد 3 مشروعات برأسمال 972,7 مليون دولار ومساهمات 216,45 مليون دولار وسويسرا 9 مشروعات برأسمال 394,87 مليون دولار ومساهمات 161,04 مليون دولار.

● القاهرة ـ ناهد امام

برامج عدة قدمتها الحكومة لتخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين

«بيتك للأبحاث»: 4,5٪ نمو الناتج المحلي في 2013 و5٪ في 2014

استعرض تقرير أصدرته شركة «بيتك» للأبحاث «التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي» بيتك نظرة عامة للاقتصاد الكويتي في الربع الرابع من العام الحالي مبديا تحفظا في التوقعات للنمو الإجمالي الناتج المحلي الكويتي في الكويت عند 4,5٪ لعام 2013 و5٪ لعام 2014. وسيكون النمو مدعوما بقوة إنتاج النفط المرتفعة بأرقام قرب القياسية والتي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات بالإضافة إلى استمرار انتعاش القطاع غير النفطي وقوة استثمارات القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية فضلا عن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا ويعد التوسع في السياسات المالية في صورة منح وبرامج تخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين والتي قدمتها الحكومة من العناصر الداعمة للنمو والتي يتوقع أن يزيد معها الاستهلاك الخاص.

وجاء في التقرير أن من أبرز البرامج التي قدمتها الحكومة لتخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين:

● خطة لتخفيف الديون الشخصية: والتي تم تقديمها في مارس 2013، ويقوم في إطارها صندوق الأسرة بشراء جميع القروض المستحقة التي سحبها الكويتيون في الفترة من 1 يناير 2002 وحتى 30 مارس 2008، ويتم إسقاط كل فوائد القروض الحالية وإعادة جدولة المبالغ المدفوعة كاملة بأقساط سهلة على المواطنين المقترضين بما لا تتجاوز الـ40٪ من الدخل الشهري للمدين، وتقدر التكلفة الكلية بـ 4 مليارات دينار.

● صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تم تقديم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 2013، والغرض من هذا الصندوق هو توفير التمويلات اللازمة للشركات الصغيرة، التي يتقدم بها المواطن الكويتي، وبالتالي تعزيز أنشطة القطاع الخاص في الكويت. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 85٪ من مجموع المؤسسات الخاصة في الكويت في الوقت الحالي، وتقوم بتوظيف العمالة الوافدة بنحو 45٪ من إجمالي المؤسسات الخاصة في البلاد. وتمت زيادة رأسمال الصندوق حاليا إلى 2 مليار دينار، تؤخذ من الاحتياطي العام.

● المقترحات القادمة ـ منح الأراضي وزيادة 30٪ لأصحاب المعاشات بالإضافة إلى توزيعات نقدية على المواطنين.

من المتوقع أن يستمر القطاع النفطي في قيادته الحيوية للنمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن يسجل نموا بنسبة 4,4٪ في 2013. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فمن المرجح أن ينتعش النمو ليصل إلى نسبة 4,6٪ في عام 2013 على خلفية حدوث المزيد من التعافي في القطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات والقطاع العقاري بدعم من قوة الميزانية المخصصة للإنفاق الرأسمالي الحكومي للسنة المالية 2014/2013.

وبوصوله إلى معدل نمو مقداره 5٪، يستمر الاقتصاد الكويتي في كونه من الاقتصادات البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي ويأتي في المرتبة الثالثة بعد قطر (6,9٪) والسعودية (5,3٪)، ويسبق الإمارات (3,7٪) والبحرين (3,5٪) وسلطنة عمان (3,5٪) في 2014.

قطاع النفط الكويتي

وذكر التقرير أنه في منتصف يوليو 2013 تم الإعلان عن اكتشاف حقل نفط جديد في منطقة كبد التي تقع غربي البلاد، شمال حقل المناقيش، وتشير النتائج الأولية لهذا الاكتشاف، إلى احتمالات تدفق كميات تجارية من النفط والغاز من الحقل الواقع شمال حقل المناقيش. وعلى الرغم من أن هذه الأنباء مشجعة، إلا أن قطاع النفط الكويتي يواجه تحديات كبيرة، حيث تم اكتشاف حقول نفط جديدة في السنوات الأخيرة مع الإعلان عن خطط استثمارية ضخمة إلا أن عقبات تشريعية ومؤسسية لاتزال تعوق مسار التنمية في البلاد.

والمستهدف الرسمي لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط في الكويت من مختلف أنحاء البلاد من نحو 3,4 ملايين برميل يوميا إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، والمفتاح الرئيس لزيادة الإنتاج في المدى القصير هو الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من الحقول الشمالية في البلاد (والتي تشمل الروضتين والصابرية والرتقة، والعبدلي)، ويرى مسؤولون في القطاع النفطي أن نحو مليون برميل يوميا إضافة من الانتاج يمكن أن تأتي من هذه المنطقة بحلول عام 2015.

وفي الوقت نفسه، يتم التعرف على الطموحات العامة للحكومة في القطاع النفطي من خلال الإعلان الذي تم في أواخر عام 2012 بتخطيط الحكومة لاستثمار مبلغ 100 مليار دولار في المشاريع النفطية على مدار السنوات الخمس المقبلة، وشملت هذه الحملة الاستثمارية استثمارين طال انتظارهما وهما بناء مصفاة الزور بطاقة إنتاجية قدرها 615,000 برميل يوميا بالإضافة إلى مشروع الوقود النظيف، والذي من شأنه رفع مستوى وكفاءة المصافي الموجودة حاليا في البلاد.

وتلعب صناعة النفط دورا محوريا في الاقتصاد الكويتي، فالكويت ثامن أكبر منتج للنفط في العالم (حيث يمثل الإنتاج الكويتي للنفط ما يزيد على 3٪ من الإنتاج العالمي)، وتمثل الإيرادات النفطية أكثر من 90٪ من إيرادات الميزانية وصادرات السلع في الكويت. وتعد الكويت موطنا لسابع أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم بمقدار 101,5 مليار برميل (بالإضافة إلى 5 مليارات برميل تقع في المنطقة المحايدة المشتركة مع السعودية).

ونتوقع أن يواصل إنتاج الكويت من النفط وتيرة الارتفاع، وإن كان ذلك سيتباطأ خلال السنوات الخمس المقبلة، ليصل إلى 3,1 ملايين برميل يوميا في 2017، إلا أن توقعاتنا تخضع إلى عدد من المخاطر السلبية، بالنسبة للمدى القصير، فإن الإنتاج الكويتي، والذي يتم شحن جزء كبير منه إلى الأسواق الآسيوية، لايزال يعتمد على الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى الاعتماد على الأسعار. وحيث إن البلاد عضو في منظمة أوبيك، فيمكن لأي انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية أن يؤدي إلى صدور قرار من المنظمة بخفض الإنتاج لدعم الأسعار، كما كان الحال خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، عندما انخفض إنتاج النفط الكويتي بنسبة تقترب من 10٪ على أساس سنوي.

وتدرك الحكومة جيدا أنه من أجل تحقيق الإنتاج المستهدف على المدى الطويل، فإنها ستكون في حاجة إلى اجتذاب شركات النفط العالمية والحفاظ على مصالحها، إلا أن الحظر المفروض على ملكية الأجانب لأصول الطاقة قد أدى إلى ردود أفعال فاترة من جانب شركات النفط العالمية، كما أن هناك عقبات مماثلة أخرى قد أعاقت تطوير حقول نفطية جديدة، حيث لم يحرز تقدما في العديد منها باستثناء مرحلة التخطيط، والأمل هو أن يقوم البرلمان الجديد بتوفير فرصة جديدة للحكومة لدفع عجلة الاستثمار والتنمية في البلاد.

نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الكويت

بوصوله إلى معدل نمو 5٪ يستمر الاقتصاد الكويتي في كونه من الاقتصادات البارزة في دول مجلس التعاون ويأتي في المرتبة الثالثة بعد قطر